الأمم المتحدة

E/CN.5/2013/13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

٦-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣

المسائل البرنامجية ومسائل أخرى: معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية والخمسين تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

تقرير مجلس إدارة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية عن أعمال المعهد خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. ويسلط الضوء على الإنجازات البرنامجية التي تحققت خلال هذه الفترة، وكذلك على الحالة المؤسسية والمالية الراهنة.

وتهدف البحوث التي يجريها المعهد إلى إبقاء قضايا التنمية الاجتماعية في صدارة الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. ويتصل العمل المنجز خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بصورة مباشرة بمختلف الشواغل على نطاق المنظومة، بما في ذلك برنامج عمل التنمية المستدامة

211212 211212 12-61976 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويتصل عمل المعهد أيضا بالمواضيع المستجدة والراهنة أمام لجنة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، والتمكين، والتكامل الاجتماعي. وبالنظر إلى أن بحوث المعهد تركز على الروابط المتبادلة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية، فهي تُكمِّل مجالات التركيز القطاعية للوكالات المتخصصة والإدارات داخل منظومة الأمم المتحدة.

وتدخل الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ المشمولة بالتقرير ضمن برنامج بحوث المعهد للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، الذي تم تحديده من خلال عملية تشاورية شاركت فيها طائفة عريضة من أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ووافق عليه مجلس إدارة المعهد.

وقد وضع برنامج البحوث إبَّان أزمة الاقتصاد العالمي، ويستجيب لضرورة النظر في الأسباب الهيكلية للأزمة وتداعياتها الاجتماعية، وللحاجة إلى توليد بدائل سياساتية مستدامة تكون أطول أجلا وشاملة للجميع. ويجري تنظيم البحوث في شكل برامج تعالج في مجموعها مسألتين رئيسيتين هما:

(أ) ما هي السياسات التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في سياق من الأزمة وعدم اليقين؟

(ب) ما هي الترتيبات السياسية والمؤسساتية التي يمكن أن تشجع التغيير الاجتماعي الإيجابي وتحقق نتائج أفضل في رعاية المواطنين؟

وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ المشمولة بالتقرير، واصل المعهد إجراء بحوث عالية الجودة يتم استخدامها على نطاق واسع داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. وبذل المعهد أيضا جهودا متواصلة لتوطيد عملياته المؤسسية المتصلة بوضع المشاريع والإبلاغ القائم على النتائج، والاتصالات والتوعية، وتعبئة الموارد.

ويُطلب من المعهد بانتظام إسداء المشورة للأطراف المعنية أو التشاور معها أو تقديم الإحاطات أو العروض لها. ومن خلال هذه الأنشطة، يتم نشر نتائج البحوث، وتقاسم المعرفة مع مقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، ومن ثمَّ الإسهام في إيجاد فكر جديد وفي مناقشة السياسات المتصلة بقضايا التنمية.

ويمول المعهد بالكامل من التبرعات، ويرأسه مجلس إدارة مستقل. وتوفر له هذه الأوضاع الاستقلال الذاتي اللازم لإجراء بحوث عالية الجودة وذات صلة بالسياسات، ولتشجيع النقاش النقدي بشأن الخيارات البديلة في مجال السياسات.

ويعتمد المعهد على الدعم المستمر من الدول الأعضاء لضمان استمرار ولايته ومهامه الأساسية في تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة. وفي وقت تزداد فيه حدة الأزمات الاجتماعية في إثر حالات انعدام اليقين والتقشف الاقتصاديين على الصعيد العالمي، ازدادت ضرورة البحوث التي يجريها المعهد لكنها أصبحت أيضا أكثر عرضة لتخفيض تمويلها. ومن شأن هذه الظروف أن تهدد في نهاية المطاف الحيز المستقل الضروري من أجل إجراء بحوث هامة تتميز باستقلاليتها وجودتها العالية.

وسيواصل المعهد العمل بصورة وثيقة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى لضمان استمرار إجراء البحوث عالية الجودة ذات الصلة بالسياسات، والتي يمكنها تحديد طابع المناقشات، ووضع البدائل في مجال السياسات، وإرشاد مقرري السياسات والمختصين في جهودهم الرامية إلى معالجة التحديات الإنمائية المعاصرة.

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٥

ثانيا – برنامج البحوث: التنمية الاجتماعية في عالم يسوده عدم اليقين ٦

ألف – السياسة الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة ٧

باء – الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة ١٢

جيم – مشاركة الجنسين في عملية التنمية ١٥

دال – الفقر وعدم المساواة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ..... ١٧

ثالثاً – الاتصالات والتوعية والأنشطة الاستشارية ١٨

ألف – استراتيجية الاتصالات والتوعية ١٨

باء – الحلقات الدراسية والمناسبات ١٩

جيم – الأنشطة التشاورية والاستشارية ٢٢

رابعاً – القضايا المؤسسية ٢٣

ألف – الإدارة والموظفين ٢٣

باء – الحوكمة ومجلس الإدارة ٢٣

جيم – تعبئة الموارد ٢٤

دال – استعراض منتصف المدة ٢٦

هاء – خطة التغيير ٢٦

خامسا – الاستنتاجات ٢٧

مرفق ٢٨

أولاً – مقدمة

١ – يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وهو مقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية وفقا للاختصاصات المبينة في نشرة الأمين العام ST/SGB/126 المؤرخة ١ آب/أغسطس ١٩٦٣، التي تنص على أن يقدم مجلس إدارة المعهد إلى اللجنة بانتظام، في جملة أمور، ”تقريرا مرحليا عن أعمال المعهد“.

٢ – ولقد ظل المعهد على مدى خمسة عقود في طليعة الجهود البحثية المبذولة لضمان إبقاء قضايا التنمية الاجتماعية في صدارة الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وأنشئ المعهد في عام ١٩٦٣ لإيجاد حيز مستقل داخل منظومة الأمم المتحدة لإجراء بحوث تتصل بالسياسات العامة، وتسلط الضوء على الأبعاد الاجتماعية للتنمية التي كثيرا ما تغفلها في السياسات والممارسات الإنمائية السائدة.

٣ – ويمول المعهد بالكامل عن طريق التبرعات، ويرأسه مجلس إدارة مستقل. وتوفر له هذه الأوضاع استقلالا ذاتيا يمكّنه من إجراء بحوث عالية الجودة بمنأى عن المصالح السياسية أو مصالح الوكالات، ويستعين بها على نطاق واسع الأمم المتحدة ومقررو السياسات الوطنية. وينشئ المعهد أيضا حيزا محايدا ضمن منظومة الأمم المتحدة من أجل مناقشة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كثيرا ما تكون حساسة أو مثيرة للجدل.

٤ – ويهدف المعهد من خلال البحوث التي يجريها إلى تشجيع النقاش الجاد والمساهمة في إيجاد بدائل سياساتية يمكنها مواجهة تحديات التنمية التي تهم منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. ويسهم المعهد لدى قيامه بذلك في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقا المتمثلة في الحد من الفقر وعدم المساواة، والنهوض بالرفاه والحقوق، وإقامة مجتمعات تتمتع بقدر أكبر من الديمقراطية والعدالة والسلام.

٥ – ويعمل المعهد مع شبكة عالمية واسعة من الشركاء في الأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني، تتعاون في إجراء البحوث والاستفادة من نتائجها للتأثير على السياسات. وهذه الشراكات تلقى التقدير بوجه خاص من الباحثين في بلدان الجنوب الذين يوفر المعهد لهم منتدى لعرض بحوثهم ونتائجها وإبراز شواغلهم في ما يتعلق بالسياسات في المحافل الدولية.

٦ – وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ المشمولة بالتقرير، واصل المعهد تعزيز عملياته المؤسسية المتصلة بوضع المشاريع والإبلاغ القائم على النتائج، والتواصل والتوعية، وتعبئة الموارد. وفي وقت تزداد فيه حدة الأزمات الاجتماعية في أعقاب انعدام اليقين والتقشف

الاقتصاديين العالميين، أصبحت بحوث المعهد أكثر ضرورة، ولكنها أيضا أكثر عرضة لتخفيض التمويل. ولا يزال المعهد يعتمد على الدعم المستمر من الدول الأعضاء لكي يضمن استمرار ولايته ومهامه الأساسية في تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

ثانيا – برنامج البحوث: التنمية الاجتماعية في عالم يسوده عدم اليقين

٧ – يعمل المعهد على أساس برنامج بحوث يمتد لفترة خمس سنوات، يتم تحديده من خلال عملية تشاورية تشارك فيها مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، ويوافق عليه مجلس إدارة المعهد. وتعد خطة عمل كل سنة، تراعى فيها الشواغل والمواضيع ذات الأولوية لمنظومة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التنمية الاجتماعية. وتنفذ المشاريع رهنا بتوفر التمويل.

٨ – وتندرج الفترة المشمولة بالتقرير الحالي ضمن برنامج البحوث للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وقد وضع هذا البرنامج إبَّان أزمة الاقتصاد العالمي التي كشفت من جديد عن ضرورة ملحة لتحديد استجابات سياساتية تعالج كلا من أسباب الأزمة والآثار الاجتماعية المترتبة عليها، في مجالات التمويل والمواد الغذائية والمناخ على حد سواء.

٩ – ويتمحور البرنامج حول مسألتين رئيسيتين هما:

(أ) ما هي السياسات الاجتماعية التي يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في سياق من الأزمة وعدم اليقين؟

(ب) ما هي الترتيبات السياسية والمؤسسية التي يمكن أن تشجع التغيير الاجتماعي الإيجابي وتحقق نتائج أفضل في رعاية المواطنين؟

١٠ – ويتبنى المعهد نهجا مميزا للبحوث في مجال التنمية الاجتماعية. فهو يقوم بدراسات مقارنة ودراسات متعددة التخصصات عبر البلدان تركِّز على الروابط المتبادلة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتنمية، وعلى طبيعة النظم والعمليات التي تعرض بعض الفئات للمخاطر وتطيل أمد الفقر وانعدام المساواة. وهو بذلك يكمّل مجالات تركيز القطاعات أو الأفرقة لدى الوكالات المتخصصة والإدارات داخل منظومة الأمم المتحدة، بدلا من أن يقوم بتكرارها.

١١ - والأنشطة المنفذة خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ التي تجري مناقشتها بمزيد من التفصيل أدناه، تتصل مباشرة بالشواغل على نطاق المنظومة، بما في ذلك برنامج عمل التنمية المستدامة المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا تزال بحوث المعهد وثيقة الصلة أيضا بالمواضيع المستجدة والراهنة التي تتناولها لجنة التنمية الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، والتمكين والتكامل الاجتماعي.

ألف - السياسة الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة

١٢ - ركز عمل المعهد في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ على تعميق تحليل السياسة العامة والسياسة والمؤسسات التي يمكنها أن تدعم التنمية الشاملة. ويرد أدناه وصف لعدد من الأنشطة الرئيسية.

١ - نحو توفير نظام شامل للضمان الاجتماعي في الاقتصادات الناشئة

١٣ - بدأ هذا المشروع في عام ٢٠١٢، وهو يدرس الجهود التي تبذلها مجموعة مختارة من البلدان - إكوادور وإندونيسيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وتايلند وروسيا والصين وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والهند - للانتقال نحو توفير الضمان الاجتماعي الشامل، مع التركيز على برامج الرعاية الصحية ودعم الدخل. والهدف من البحث هو المساهمة في تحقيق فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية التي تشكل القوى الدافعة وراء حالات النجاح في توفير الضمان الاجتماعي في ظل أوضاع الليبرالية الجديدة. ويوجَّه الاهتمام أيضا إلى القيود التي تحول دون تقديم توسيع نطاق تغطية هذا الضمان.

١٤ - وسيستفيد المشروع من الدروس التي يمكن نقلها إلى البلدان ذات الدخل المنخفض، بينما يوجه الاهتمام الكافي للسياقات المحلية المحددة والأسس التاريخية للمؤسسات المحلية. وتمثل تحليلات البحوث ونتائجها المرحلية المدخلات الرئيسية لصياغة برنامج عمل المؤتمر العالمي الثاني لتطوير أنظمة الضمان الاجتماعي الشامل الذي ستعقده حكومة البرازيل وشركاء المجتمع المدني في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٢ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية كوريا

١٥ - خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تعاون المعهد مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي في بحوث مشتركة لغرض إعادة دراسة التجربة الإنمائية في جمهورية كوريا من منظور التنمية الاجتماعية.

١٦ - وتتحدى نتائج هذه البحوث بعض النهج السائدة في السياسات الإنمائية، بما في ذلك منظور ''النمو أولا، إعادة التوزيع لاحقا'' في السياسات الاجتماعية؛ وإيديولوجية الأصولية السوقية وتقليل دور الدولة إلى الحد الأدنى؛ وتعريف المؤسسات ''الجيدة'' وتقييمها على أساس مدى تعزيزها لأداء الأسواق. ولأن الكثير من هذه النهج السياساتية لا تزال متبعة على الرغم من ضعف نتائجها، قد تقدم التجربة الكورية معلومات قيمة تساعد الجهات المانحة والمتلقية على حد سواء.

١٧ - وقام المعهد بإصدار موجز سياساتي مشترك مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي. وأفادت حكومة جمهورية كوريا من نتائج البحوث في عقد المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كما قُدمت النتائج في المؤتمرين الدوليين الخامس والسادس للمساعدة الإنمائية الرسمية المعقودتين في سول في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢.

٣ - الهجرة والصحة في الصين

١٨ - يقدم هذا المشروع، الذي تم الاضطلاع به في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ بالتعاون مع مركز السياسة الصحية للمهاجرين في جامعة صن يات صن في غوانغزو، بالصين، أول تقييم شامل للتحديات الصحية المرتبطة بالهجرة الداخلية في الصين. وتجدر الإشارة إلى أن تنقل السكان بالحجم الذي تشهده الصين يخلف آثاراً هائلة على الصحة ونظم الرعاية الصحية، فهو يؤثر على انتقال الأمراض وما تشكله من أعباء، ويحدد إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والبرامج الاجتماعية الأخرى. وقد أهمل الباحثون حتى الآن، إلى حد كبير، دراسة الروابط بين الصحة والهجرة في الصين وبالتالي لم تعالج هذه الروابط بصورة كافية في مجال السياسات العامة. وستقوم البحوث المتعددة التخصصات التي يشارك فيها علماء أوبئة وعلماء اجتماع وخبراء في مجال الصحة العامة والسياسات الاجتماعية بإعداد أول دراسة تحليلية شاملة لهذه المسألة. ولقد عُرض ما أجري من بحوث على صانعي السياسات خلال حلقة عمل عقدت في غوانغزو في تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي إطار المؤتمر الدولي لإصلاح النظم الصحية في آسيا في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وفي إطار المنتدى العالمي الثاني بشأن البحوث في مجال النظم الصحية الذي عقد في بيجين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٤ - إدراج الصحة في جميع السياسات

١٩ - إن ضمان تحول الصحة إلى هدف مشترك في جميع مجالات السياسة العامة، بما في ذلك قطاعات مثل التعليم والزراعة والنقل والبيئة، وكذلك من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، أمر أساسي لكفالة تمتع السكان بصحة جيدة. وخلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، تعاون المعهد مع وزارة الشؤون الاجتماعية والصحة الفنلندية، والمعهد الوطني الفنلندي للصحة والرفاه، والمرصد الأوروبي للنظم والسياسات الصحية في إعداد المنشور المعنون ''إدراج الصحة في جميع السياسات: القرارات المتصلة بالسياسات وتنفيذها''. وقد استقطب هذا المجلد الموجه إلى صانعي السياسات على الصعيد الوطني في جميع أنحاء العالم خبراء مرموقين من جميع أرجاء العالم لاستكشاف سبل تعزيز الصحة والإنصاف الصحي من خلال ''إدراج الصحة في جميع السياسات''. ويقوم هذا المجلد باستعراض وتقييم الأدلة على اتباع نُهج مشتركة بين القطاعات إزاء الصحة في مختلف السياقات، ويستخلص الممارسات والدروس الجيدة لوضع السياسات وتنفيذها. وسيصدر هذا المجلد قبل موعد المؤتمر العالمي الثامن للنهوض بالصحة الذي ستعقده منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع حكومة فنلندا في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٥ - الإدارة الإقليمية للهجرة وحماية الحقوق الاجتماعية والسياسية

٢٠ - في ظل خلفية التكامل الاقتصادي الإقليمي وإعادة هيكلة سوق العمل وبروز معايير دولية تتعلق بحقوق العمل باعتبارها من حقوق الإنسان، يلقي هذا البحث الضوء على الأدوار التي تضطلع بها الجهات الفاعلة المتعددة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني، في إدارة هجرة اليد العاملة بين البلدان النامية. وتتصل المسائل المعيارية الكامنة وراء ذلك بالحماية القانونية والاجتماعية للمهاجرين وأسرهم؛ ومشاركة المهاجرين في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسلة للمهاجرين والبلدان التي تستقبلهم. وتشمل الأنشطة مؤتمراً دولياً بالتعاون مع برنامج الدراسات المقارنة للتكامل الإقليمي التابع لجامعة الأمم المتحدة وجامعة فريبورغ (ألمانيا)، ومنتدى للسياسات العامة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت والمعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في جنيف. ويواصل هذا المشروع ما اضطلع به المعهد سابقاً من بحوث بشأن الهجرة في ما بين بلدان الجنوب والسياسات الاجتماعية.

٦ - تمويل التنمية الاجتماعية في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

٢١ - قام هذا المشروع الذي اختتم بإصدار المنشورات الأكاديمية والمنشورات المتعلقة بالسياسة العامة النهائية عام ٢٠١٢ بتحليل منهجي للعلاقة بين الثروة المعدنية والإيرادات ونتائج التنمية الاجتماعية والقرارات في مجال السياسات الاجتماعية في البلدان النامية. وتقصَّت الدراسات المواضيعية المسائل الرئيسية ذات الصلة بالتنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، والتغيرات المؤسسية في سياقات البلدان الغنية بالمعادن؛ وأجريت دراسات حالات إفرادية قطرية على إندونيسيا، وبوتسوانا، وشيلي، والنرويج، ونيجيريا.

٢٢ - ويفنِّد هذا البحث الرأي القطعي الوارد في الأدبيات التي تقول بلعنة الثروات الطبيعية دون أن ينكر ما يكتنف السياسات العامة من تحديات مرتبطة بالتنمية القائمة على المعادن. ويتوصل إلى استنتاجات يتبين منها أن البلدان الغنية بالمعادن التي حققت نتائج إنمائية اجتماعية جيدة قدمت حوافز للاستثمار الإنتاجي والتنويع مع حماية استقرار الاقتصاد الكلي؛ وأثبتت قوة الدور الذي تضطلع به الدولة وقدرتها على التفاوض والتوصل إلى توافق في الآراء؛ واستثمرت في السياسات الاجتماعية الشاملة.

٢٣ - وهذا المشروع الذي يشكل جزءاً من بحث أوسع نطاقاً في السبل التي تتيح للبلدان النامية تعبئة مواردها لتحقيق التنمية الاجتماعية ووضع السياسات الاجتماعية، يسعى إلى الإسهام في إجراء تحليل متكامل للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية. ويواصل المعهد البحث في هذا المجال في إطار مشروع جديد عن سياسة تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

٧ - سياسة تعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية

٢٤ - تعاني البلدان في جميع أنحاء العالم من انخفاض الدخل القومي والاستثمارات وفرص العمل وتدهور الحسابات المالية وموازين المدفوعات وتزايد عبء الديون وتردي أحوال القطاع المالي. ومع أن هذه الحالة قد تبدو أشبه بسيناريو قاتم لزيادة الاستثمارات الاجتماعية، فالحالة الراهنة عززت اهتمام صانعي السياسات بمسائل التمويل والحيز المالي، مع تعاظم الاهتمام بالسياسات المدرة للدخل والموارد التي يمكن تعبئتها لتحقيق التنمية الاجتماعية. ويتضح بصورة متزايدة أن البلدان النامية لا تستطيع الاعتماد على المعونة فقط لتحويل اقتصاداتها وتلبية احتياجات مواطنيها، بل سيتعين عليها أن تعزز ما تبذله من جهود لتعبئة الموارد المحلية.

٢٥ - ويتناول هذا البحث الجديد الذي بدأ العمل عليه عام ٢٠١١ العمليات والآليات التي تربط بين سياسة تعبئة الموارد والمطالبات بتوفير الخدمات الاجتماعية؛ والتغييرات في العلاقات بين الدولة والمواطن والجهات المانحة والجهات المستفيدة المرتبطة بتعبئة الموارد وتخصيصها؛ والإصلاحات الإدارية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق إيرادات مستدامة وتحسين تقديم الخدمات.

٢٦ - ويرمي هذا المشروع إلى الإسهام في المناقشات العالمية الدائرة بشأن كيفية سدّ فجوات التمويل لبلوغ الأهداف الإنمائية العالمية الرئيسية وتنفيذ البرامج الاجتماعية في البلدان الفقيرة؛ وتحسين الملكية الوطنية لبرامج التنمية وحيز السياسة العامة؛ وتحسين فهم سياسة الدخل والتفاوض على النفقات الاجتماعية؛ وتعزيز المساءلة الفعلية للحكومات أمام المواطنين.

٨ - الحماية الاجتماعية للمسنين

٢٧ - ركزت أنشطة بحثية إضافية على المسنين باعتبارهم فئة تكتسب أهمية متزايدة وتتوفر لها فرص محدودة للاستفادة من الحماية الاجتماعية. وسيصدر قريبا مجلَّد بشأن المعاشات التقاعدية تدعمه ثلاث دراسات جديدة عن إصلاح نظام المعاشات التقاعدية في الأرجنتين وبوليفيا _دولة - المتعدد القوميات) وشيلي والصين. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت ورقة عن الاقتصاد السياسي للمعاشات التقاعدية الاجتماعية لمجلد نشره مصرف التنمية الآسيوي عام ٢٠١٢.

٩ - الاتجاهات الجديدة في السياسات الاجتماعية: البدائل المتاحة في الجنوب العالمي ومن أجله

٢٨ - في عام ٢٠١٢، أعد المعهد برنامجاً جديداً سيدمج المشاريع القائمة عن السياسات الاجتماعية والتنمية الشاملة للجميع وبدأ حملة جمع تبرعات من أجل تمويله.

٢٩ - وفيما يهدد التقشف نظم الرعاية الاجتماعية في الاقتصادات الأكثر تقدماً، يشهد بعض الاقتصادات الناشئة والنامية تطورات لافتة في طبيعة ونطاق السياسات المصممة لتحقيق نتائج اجتماعية أفضل نوعية وأكثر إنصافاً. فهل نشهد نشأة ''نُظم رعاية'' بديلة تلاءم على نحو أفضل ما تواجهه الاقتصادات التي تنمو في عصر الليبرالية المُحدثة والعولمة من تحديات، بما في ذلك ارتفاع مستويات العمل غير الرسمي وانعدام المساواة؟

٣٠ - والغرض من هذه الدراسة تقييم ما إذا كان العالم يشهد تطور نهج أو سياسات بديلة قابلة للاستمرار بوسعها أن تساعد البلدان المنخفضة الدخل على تحديد واتباع مسارات إنمائية منصفة اجتماعياً؛ وتوفير أطر وأدوات تحليلية ومنهجية محسَّنة لفهم تطور السياسات الاجتماعية في الاقتصادات الناشئة وتقييم آثارها؛ وتقديم أدلة تُسهم في تحديد أولويات عالمية جديدة في مجال التنمية بعد عام ٢٠١٥.

باء - الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة

٣١ - بات المجتمع الإنمائي الدولي يسلِّم بأن الاستدامة تستلزم إحداث تحولات كبرى في أنماط الاستثمار والتكنولوجيا والإنتاج والاستهلاك والإدارة. ويذكِّر استفحال الفقر وتعاظم أوجه عدم المساواة بقوة بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعادلة. وكثيراً ما تتعرض الأبعاد الاجتماعية - وهي الركيزة الثالثة للتنمية المستدامة - للتهميش، ويصدُق ذلك بالنسبة إلى المسائل المتعلقة بكيفية تأثير مختلف النهج على الفئات الاجتماعية المختلفة التي تحدد قيمها وأولوياتها ومصالحها المفاهيم والسياسات؛ والرؤى والعمليات البديلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية على نحو كلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المعهد بتعزيز أعماله في هذا المجال.

١ - الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر

٣٢ - آثار التركيز على الاقتصاد الأخضر أثناء الاستعدادات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مخاوف لدى جهات معنية عديدة من أن الركيزة الثالثة للتنمية المستدامة - وهي البعد الاجتماعي - لا تحظى بالاهتمام الكافي. وفي مطلع عام ٢٠١١، باشر المعهد إعداد بحث لدراسة الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، وإدراجهما في صلب التحليلات والمناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. وتوضح النتائج التي خلص إليها البحث كيف أن التغييرات الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية التي تشكل أساس العديد من الاستراتيجيات الحالية في مجال الاقتصاد الأخضر تنطوي على الخطر المتمثل في تكريس انعدام الأمن البشري وأوجه التفاوت.

٣٣ - وشملت الأنشطة التي نفذت في إطار هذا البرنامج عقد مؤتمر دولي عن موضوع ''الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: استعادة الاهتمام بالبعد الاجتماعي'' في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ في جنيف. وضم هذا المؤتمر باحثين و ٢٥٠ من صانعي السياسات في الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، وممثلي المجتمع المدني والناشطين، وأفضى إلى

عـدد مـن المنـشورات الأكاديميـة، وملخـص سياسـات، وأفـلام فيـديو، وأوراق مناقـشة، ومسجلات صوتية.

٣٤ - واسترشد بالاستنتاجات التي خلص إليها هذا البحث عدد من عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك وثيقة رسمية نشرت في الوثيقة التجميعية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومساهمات في المجموعة الاجتماعية للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، وفريق العمل المعني بالأبعاد الاجتماعية لتغير المناخ، وفريق إدارة القضايا المعني بالاقتصاد الأخضر في إطار فريق الإدارة البيئية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، والفريق الرفيع المستوى المعني بالاستدامة العالمية التابع للأمين العام. ونظم المعهد عدداً من المناسبات في المكان الرسمي لانعقاد مؤتمر القمة وفي مؤتمر القمة الشعبي على حد سواء خلال انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٣٥ - وستركز الأبحاث الأخرى المقرر الاضطلاع بها في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ على طبيعة التدخلات المتعلقة بالسياسات في جميع المجالات الاجتماعية والبيئية مع إمكانية معالجة النتائج الاجتماعية المترتبة على تغير البيئة وفي الوقت نفسه تشجيع القيام بالتحولات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

٣٦ - ما فتئت الأزمات العالمية المتعددة (أزمة الغذاء، الأزمة المالية/الاقتصادية، أزمة الطاقة/المناخ) وتعاظم المخاوف بشأن العواقب الاجتماعية والبيئية والتنموية المترتبة على التنمية وفق متطلبات الأسواق والشركات تثير الاهتمام من جديد بأنماط الإنتاج والاستهلاك ''البديلة'' وسبل تنظيم أنشطة المؤسسات. والمقصود بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشكال الإنتاج والتبادل الرامية إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية وبناء القدرة على المواجهة وتعزيز قدرات الناس من خلال العلاقات الاجتماعية القائمة على درجات متفاوتة من التعاون والتآزر والتضامن.

٣٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بدأ المعهد العمل على دراسة جديدة لفهم الظروف والسياقات التي تتيح انتشار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛ وتقييم آثار هذه العمليات والتفاعلات مع الجهات الفاعلة والمؤسسات الخارجية لتفعيل إمكانات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوصفه نهجاً متميزاً لتحقيق التنمية؛ وزيادة تسليط الضوء على الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بالسياسات العامة؛ وتوجيه نظر

صانعي السياسات إلى ما توصل إليه الباحثون حول العالم من استنتاجات وتوصيات رئيسية بشأن إمكانات هذه السياسة وحدودها، ودورها في مواجهة التحديات الإنمائية المعاصرة، وموقعها على جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن المقرر عقد مؤتمر دولي بهذا الشأن في أيار/مايو ٢٠١٣.

٣ - هل توجه الأسواق لخدمة الفقراء؟

٣٨ - في عام ٢٠١١، واصل المعهد شراكته مع مجموعة من المنظمات، بما في ذلك المعهد الدولي للبيئة والتنمية، والمعهد الإنساني للتعاون الإنمائي، في سلسلة من المناسبات بشأن توجيه الأسواق لخدمة صغار المزارعين. وجمعت هذه المناسبات مقرري السياسات والأكاديميين والممارسين لدراسة ما إذا كانت مختلف النُهج المتعلقة بالسياسات تفي بالفعل بوعودها.

٣٩ - وأبرزت النتائج أن التخفيف المستدام من حدة الفقر يتطلب أكثر من التمكين الاقتصادي عن طريق إتاحة سبل الوصول إلى الأسواق. فصغار الملاك وأسرهم والمجتمعات المحلية تفتقر إلى الحصول على التعليم، والخدمات الصحية، والهياكل الأساسية، وفرص العمالة خارج المزارع. والعلاقات الاجتماعية أيضاً تحتاج إلى التحويل عبر إعادة تشكيل هياكل القوة والعمل الجماعي؛ وبعبارة أخرى بواسطة التمكين السياسي.

٤ - الجهات الفاعلة من غير الدول وتنظيم الأعمال

٤٠ - اضطلع هذا المشروع، الذي اختتم بإطلاق المنشور النهائي في عام ٢٠١٢ وتعميمه، بتقييم إنجازات أشكال جديدة من الحوكمة تقوم فيها جهات فاعلة من غير الدول بدور مركزي في وضع المعايير وسائر المهام التنظيمية الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية والبيئية وأداء قطاع الأعمال في مجال حقوق الإنسان وما تواجهه هذه الأشكال من تقييدات. ونظر المعهد في هذه النُهج التنظيمية من منظور البلدان النامية والمجموعات التابعة من حيث الرفاه والتمكين والاستدامة.

٤١ - وتسلط النتائج الضوء على بعض الإنجازات، بما في ذلك سد بعض الثغرات التنظيمية التي ظهرت مع العولمة؛ وزيادة الوعي بآثار أنشطة الأعمال على الحقوق الاجتماعية والبيئية وحقوق الإنسان؛ والتحسينات في نطاق التنظيم ونوعيته؛ وظهور ائتلافات من أجل التغيير التدريجي. وتشير النتائج أيضاً إلى التحديات الإنمائية والتنظيمية والسياسية التي يتعين معالجتها إذا كانت الجهات الفاعلة من غير الدول ستقوم بتنظيم الأعمال بفعالية من منظور التنمية المنصفة والمستدامة. وتثير أيضاً مسائل أساسية تتعلق على وجه التحديد بمسائل من قبيل

تعزيز التنمية ”من أجل من“، وبمشاركة أصوات الجنوب، وبما إذا كانت هذه الأنماط من التنظيمات قادرة فعلاً على أن تغيّر من طبيعة الأمور.

جيم – مشاركة الجنسين في عملية التنمية

٤٢ – تعالج بحوث المعهد المتصلة بمشاركة الجنسين في عملية التنمية المضمون الذي يراعي الاعتبارات المتعلقة بالجنسين وآثار السياسات والعمليات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك آثار العولمة وتحرير التجارة والأزمة المتعلقة بالمرأة والعلاقات بين الجنسين؛ وتدابير رسم السياسات ودور الحركات النسائية فيها.

١ – العولمة، وأسواق العمل، والسياسات الاجتماعية: الصلات المراعية للاعتبارات المتعلقة بالجنسين

٤٣ – تناول هذا البحث الروابط القائمة بين سياسات الاقتصاد الشامل من قبيل التحرير المالي، واستهداف التضخم، وتحرير التجارة، وكذلك إصلاحات القطاع العام، من ناحية، وآثارها الجنسانية من ناحية أخرى، وعمَّق النظر في مسائل لا تزال مهملة في المناقشات المعاصرة بشأن المساواة بين الجنسين والتمكين.

٤٤ – وتبيّن نتائج البحث أن أداء السياسات المرتبطة بالعولمة كان ضعيفاً من حيث توليد وظائف كافية وذات نوعية لائقة. وفي حين ضيّقت عمليات العولمة الفجوة بين نسب مشاركة المرأة والرجل في القوى العاملة، فقد تزامن ذلك مع زيادة أشكال العمل غير الرسمي وغير المشمول بالحماية، ولا سيما بالنسبة إلى النساء. وعلاوة على ذلك، فإن تقسيم أعمال الرعاية في الحياة الخاصة لم تتغير لصالح المرأة رغم زيادة مشاركتها في القوة العاملة.

٤٥ – وهناك طائفة من السياسات والممارسات التي من شأنها تحسين نواتج سوق العمل لصالح المرأة. فبالإمكان تصميم برامج الضمان الاجتماعي وتمويلها من أجل كفالة انضمام المرأة إليها وإدماجها فيها. ويمكن أن تفضي الجهود الرامية إلى تعزيز أنظمة سوق العمل والخدمات الاجتماعية إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة. وبرامج المساعدة الاجتماعية، مثل التحويلات النقدية، هي أيضاً مفيدة، ولكنها تحتاج إلى أن تُصاغ بوصفها عنصراً واحداً من مجموعة أوسع من السياسات الاجتماعية التي تتناول أيضاً مسائل إعادة التوزيع والتنشئة الاجتماعية أو اقتصاد الرعاية.

٤٦ - وغذت النتائج المستخلصة من هذا البحث تعليقات الباحثين من المعهد وأعمالهم النقدية التي نُشرت على نطاق واسع بشأن النُهج السائدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من قبيل تلك النُهج المعروضة في تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية.

٢ - فهم تغير السياسات في مجال المساواة بين الجنسين

٤٧ - من الضروري توفر فهم أفضل للتوقيت الذي تتلقف فيه الجهات الفاعلة في مجال السياسات على الصعيدين الوطني والعالمي مختلف القضايا الجنسانية وسبب ذلك، في حين أن جهات أخرى لا تفعل ذلك، وما إذا تم وضع الهياكل والإجراءات التي تكفل ترجمة السياسات إلى تحسينات مجدية في حياة المرأة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء تأطير خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إذا أُريد لها أن تؤدي إلى تقدم ملموس في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

٤٨ - ويهدف هذا البحث الذي يضطلع به المعهد إلى استكشاف كيفية حدوث تغيير في السياسات التي تعزز حقوق المرأة، وتحديد العوامل والظروف التي يمكن أن تكون في إطارها الجهات الفاعلة من غير الدول فعّالة في إحداث تغيير في السياسات. وسيدرس البحث أيضاً دور القوى عبر الوطنية في تشكيل عمليتي الترويج للسياسات والتغيير على الصعيد الوطني.

٤٩ - وبحثت مرحلة أولى من المشروع في عام ٢٠١٢ هذه المسائل في ثلاثة بلدان آسيوية (إندونيسيا والصين والهند) من خلال دراسة اهتمامات المرأة والمنظمات النسائية بقضايا العنف ضد المرأة والحقوق الإنجابية. وسوف تستمر هذه الدراسة في الفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٤ جنبا إلى جنب مع البحث الجاري القيام به في إطار مشروع المنظمات النسائية في منطقة آسيا وعملية ما بعد عام ٢٠١٥، بينما يجري السعي للحصول على تمويل لتوسيع نطاق المشروع ليشمل بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٣ - نوع الجنس والزراعة والأمن الغذائي

٥٠ - عجلت ''الأزمات المتعددة'' العالمية في عملية إعادة التفكير في النموذج الليبرالي الجديد للتنمية وجددت الدعوات إلى إعادة تقييم دور الدولة في دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي. ومن خلال بحث القطاع الخاص عن فرص الاستثمار المربحة والإقبال على الوقود الأحيائي لتلبية الاحتياجات من الطاقة والأمن البيئي تأكدت ضرورة إعادة تحديد معالم دور الزراعة في مرحلة ما بعد الليبرالية الجديدة.

٥١ - وهناك أيضاً توافق في الآراء بدأ في الظهور بما مؤداه أن معالجة دور المرأة باعتبارها تعمل في الزارعة وعلى إنتاج الأغذية أمر ضروري للتخفيف من حدة الجوع والفقر والبطالة. ويظل التداخل بين الأبعاد ''المادية'' للنُظم الزراعية - أي الإنتاج والتكاثر والاستهلاك - والأبعاد ''الاجتماعية'' - أي العلاقات الاجتماعية والاستحقاقات والوكالة/الهوية - من الأمور التي تحتاج إلى المزيد من التمحيص.

٥٢ - وعقد معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ومعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية حلقة عمل دولية استكشافية في تموز/يوليه ٢٠١٢ مع باحثين من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا. وكان الغرض منها تقييم الفجوات المعرفية وتحديد المجالات التي تبرز فيها الحاجة إلى البحث لفهم التغير السريع للمشهد السياسي والتحولات في علاقات القوة بين الجنسين في المناطق الريفية فهماً أفضل.

٥٣ - وكانت حلقة العمل بمثابة مساهمة في تطوير البحوث المشتركة التي ستُقدم للحصول على التمويل في عام ٢٠١٣.

دال - الفقر وعدم المساواة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٤ - واصلت أنشطة المعهد طيلة عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تسليط الضوء على النتائج الرئيسية المستخلصة من التقرير الرئيسي لعام ٢٠١٠، المعنون ''مكافحة الفقر وعدم المساواة: التغيير الهيكلي والسياسات الاجتماعية والسياسة''. وما زالت النتائج التي توصل إليها ذلك التقرير الذي قُدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والأربعين، تجتذب اهتمام الأوساط الأكاديمية والسياسية وأوساط الدعوة، وهي نتائج ذات صلة خاصة بالمناقشات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٥ - وأبرز التقرير الترابط بين عوامل ثلاثة رئيسية تدخل في صميم الحد المستدام من الفقر: أي النمو الذي يركز على العمالة، والتغيير الهيكلي الذي يحسّن الدخل؛ والسياسات الاجتماعية الشاملة التي تستند إلى الحقوق العالمية؛ والترتيبات السياسية التي تكفل استجابة الدول لاحتياجات المواطنين، وأن يكون للفقراء تأثير في كيفية وضع السياسات. ومجمل القول، إن محط تركيز التقرير، على عدم المساواة بوصفها عقبة كؤود على طريق الحد من الفقر، هو أمر يلقى الدعم بصورة متزايدة من خلال الأدلة المقدمة من مصادر أخرى، وأصبح ركيزة أساسية في المناقشات الدائرة بشأن خطة التنمية المقبلة.

٥٦ - ولا تزال تتولد عن التقرير دعوات متكررة لتقديم عروض ومناقشات: شملت في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢: مؤتمر القمة العالمي بشأن الفقر، في جنوب أفريقيا، ولجنة الخبراء

الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجمعية العامة الثالثة عشرة لمجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا المعقودة في المغرب، إضافة إلى مواقع أكاديمية في جمهورية الصين الشعبية وسيراليون والفلبين وفنلندا والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا.

٥٧ - ومن بين أنشطة المتابعة في الفترة المشمولة بالتقرير، عُقد منتدى بشأن السياسات العامة بالتعاون مع معهد الدراسات العليا في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بحضور ثلة من العلماء البارزين الذين ناقشوا إسهاماتهم في فرع الحوار الخاص من المجلة الأوروبية للبحوث الإنمائية بشأن سياسة عدم المساواة.

٥٨ - وذُكرت هذه النتائج على نطاق واسع في وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك تقريرا الأمين العام عن القضاء على الفقر (E/CN.5/2012/3)، وعن التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (A/66/126)، وفي منشورات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١ - الحد من الفقر الذي يركز على العمالة والسياسة الاجتماعية في المناطق الريفية من جمهورية تترانيا المتحدة

٥٩ - أدت أيضاً النتائج التي توصل إليها التقرير الرئيسي إلى طلب للتعاون في تطبيق الإطار التحليلي على الحالة الخاصة لجمهورية تترانيا المتحدة تقدمت به شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وبالعمل مع منظمة البحوث في مجال السياسات من أجل التنمية، في جمهورية تترانيا المتحدة، تم وضع إطار تحليلي لدراسة الروابط بين العمالة الريفية، ومعدلات الدخول في المناطق الريفية، والحماية الاجتماعية لمختلف الفئات في القطاع الريفي، التي يمكن الاسترشاد بها في وضع برامج منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات في هذه المجالات.

ثالثاً - الاتصالات والتوعية والأنشطة الاستشارية

ألف - استراتيجية الاتصالات والتوعية

٦٠ - يهدف المعهد إلى ضمان أن تصل بحوثه إلى طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع العالمي، وأن تسترشد بنتائج هذه البحوث العملياتُ الوطنية والحكومية الدولية المتعلقة بالسياسات، وجهودُ الدعوة التي يضطلع بها المجتمع المدني، والمناقشاتُ العلمية.

٦١ - وفي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، عمل المعهد على زيادة إبراز عمله وأثر ذلك العمل. ووافق المجلس على استراتيجية الاتصالات الجديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قام المعهد بما يلي:

(أ) تحديث وإبراز اسم المعهد وهويته المرئية؛

(ب) تعزيز استخدامه لأدوات الاتصال الرقمية (بما في ذلك، البث الرقمي وتسجيلات الفيديو)؛ وزيادة استخدامه لوسائط الإعلام الاجتماعية (بما في ذلك، فيسبوك وتويتر)؛

(ج) تحسين وظائف الموقع بإضافة سمات جديدة وتعزيز أدائه؛

(د) توسيع نطاق التفاعل مع أصحاب المصلحة عن طريق المنتديات الافتراضية والمباشرة؛

(هـ) تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية لتهيئة منتدى للنقاش الهام بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية المعاصرة؛

(و) إصدار ١٠ أعداد من نشرته الإلكترونية المنتظمة لإطلاع جمهور عريض على نتائج البحوث وغيرها من المعلومات.

٦٢ - وواصل المعهد تحقيق نواتج ذات مستوى رفيع في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدّ ١٧ ورقة بحثية و ٦ إحاطات عن السياسات العامة؛ ونشر ١٨ مجلداً أو كتاباً؛ و ٥ أعداد خاصة من مجلة المعهد، و ٣٩ مقالاً من المجلة خضع لاستعراض الأقران.

٦٣ - وفي وسائط الإعلام الرقمية، أنتج المعهد ١٣ شريط فيديو، بما في ذلك سلسلة من ستة أفلام قصيرة عن أبعاد الاقتصاد الأخضر الاجتماعية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (صدرت أيضاً في شكل قرص فيديو رقمي)، و ٣١ ملفاً من ملفات البث الرقمي. ويتوفر أيضاً قرص مدمج يحتوي على مكتبة لمنشورات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

باء - الحلقات الدراسية والمناسبات

٦٤ - أطلق المعهد في عام ٢٠١١ سلسلة من الحلقات الدراسية لإتاحة المجال لتقديم البحوث وإقامة حوار فيما بين الأمم المتحدة والأوساط المعنية بالسياسة العامة والأوساط الأكاديمية بشأن قضايا التنمية الاجتماعية المعاصرة. ويمكن الاستماع إلى تسجيلات صوتية للحلقات الدراسية من الموقع الشبكي للمعهد. وقد نظمت الحلقات الدراسية التالية.

(أ) الإيرادات المتأتية من المعادن وتمويل السياسة الاجتماعية: التحديات والفرص (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢) المتكلمون: كاتيا هوجو (معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وصامويل أصفها (مركز التجارة الدولية – منظمة العمل الدولية) وألفريدو كالكاغنو (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)؛

(ب) نحو تطبيق سياسة انتقالية تحقق العدل للجنسين: أصول الإدارة ومؤسساتها وهياكلها (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، المتكلمون: نيتيا راو (كلية التنمية الدولية، جامعة إيست أنغليا)؛

(ج) اللحاق بركب ''الثورة الهادئة''؟ سياسات التوفيق بين العمل والأسرة في أمريكا اللاتينية (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) المتكلمون: جوليانا مارتينيز فرانتزوني (معهد البحوث الاجتماعية، جامعة كوستاريكا) وماريك بلوفيلد (جامعة ميامي)؛

(د) الأزمات العالمية المتعددة ونوع الجنس: إعادة النظر في طرائق بديلة للتنمية (٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢) المتكلمون: دفاكي جين، وناوكو أوتوب (منظمة العمل الدولية) وماريامًا وليامز (مركز الجنوب)؛

(هـ) في الاحتفال باليوم الدولي للمرأة: ''أين النساء يا رجال؟'' الزراعة السويسرية من منظور جنساني (١٢ آذار/مارس ٢٠١٢)، المتكلمة: فينيك ريسوو (المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، جنيف)؛

(و) عمل المرأة الصينية المدفوع الأجر ومسؤوليات الرعاية غير المدفوعة خلال فترة التحول الاقتصادي (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١)، المتكلمة: شياو يوان دونغ (جامعة وينيبيغ)؛

(ز) البركاريا (أو الفئة التي تعيش في أوضاع هشة): طبقة خطرة جديدة (٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١)، المتكلم: غي ستاندينغ (أستاذ في الأمن الاقتصادي، جامعة باث)؛

(ح) تحولات الثروة: فرصة لتعزيز اللُّحمة الاجتماعية (٢٠ أيار/مايو ٢٠١١)، المتكلم: جوهانز جوتينغ (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، رئيس وحدة، الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية).

٦٥ – ويشترك المعهد بانتظام في استضافة أو تنظيم مناسبات مع الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والدول الأعضاء وشركاء المجتمع المدني. وتبرز أدناه أمثلة مختارة.

(أ) اشترك المعهد مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في استضافة حلقة عمل في جنيف، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لاستكشاف سبل إعداد بحوث عن المسائل الجنسانية والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) شارك موظفو المعهد في اجتماع عقدته وزارة التخطيط في البرازيل، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ لاستكشاف سبل تطبيق نهج شامل ومتكامل للتنمية يربط بين التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية والتوزيع ضمن إطار حقوق الإنسان؛

(ج) اشترك المعهد في استضافة منتدى تنمية المجتمع المدني لمجموعة العشرين بباريس، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بالتعاون مع حركة الطلاب الكاثوليكيين الدوليين ''باكس رومانا'' ومؤسسة كاريتاس – فرنسا ومؤسسة روزا – لكسمبرغ. وأصدر المنتدى إعلان المجتمع المدني، الذي قُدم إلى مجموعة العشرين في قمة مدينة كان، والذي ركز على الحماية الاجتماعية الشاملة والسياسة الاجتماعية التحويلية باعتبارهما عنصرين أساسيين للاستراتيجيات الإنمائية للتغلب على الأزمة الحالية؛

(د) اشترك المعهد مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية والمعهد الإنساني للتعاون الإنمائي (هيفوس) ومنظمة ''فريديسلايدن'' في بروكسل، في حزيران/يونيه ٢٠١١ في استضافة ''حلقة دراسية عن التحفيز'' عُقدت في البرلمان الأوروبي بشأن موضوع ''مشاريع الأعمال التجارية الداعمة للفقراء والتنمية وتمكين صغارالمزارعين''؛

(هـ) شارك موظفو المعهد في المنتدى الاجتماعي لعام ٢٠١٢ التابع لمجلس حقوق الإنسان، الذي عقد في جنيف، حيث تكلموا في مائدة مستديرة بشأن تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، والمشاركة في استضافة مناسبة جانبية عن الاقتصاد التضامني والتمويل البديل؛

(و) اشترك المعهد والمنتدى الآسيوي في تنظيم حلقة نقاش خاصة بعنوان ''دور الضمان الاجتماعي في إعمال حقوق الإنسان''، باعتبارها جزءاً من المنتدى الإقليمي الآسيوي الخامس للمدافعين عن حقوق الإنسان الذي عقد في بانكوك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، لتيسير إقامة حوار بين دوائر التنمية وحقوق الإنسان بشأن دور الضمان الاجتماعي في إعمال حقوق الإنسان؛

(ز) شارك المعهد بنشاط في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: حيث اشترك في تنظيم ست مناسبات وشارك في أعمالها التي تشمل ''نحو تحقيق مجتمع صديق للبيئة؟ والمشاركة للتغيير الاجتماعي''، اللذين نظما بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش إيبرت ستيفتونج أثناء انعقاد مؤتمر القمة الشعبي، وفي تنظيم مناسبة جانبية رسمية مع اليونسكو والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية بشأن إدماج الأبعاد الاجتماعية للسياسات الاقتصادية والسياسية الصديقة للبيئة في السياسة العامة.

جيم – الأنشطة التشاورية والاستشارية

٦٦ – يمثل عدد طلبات الخدمات التشاورية والاستشارية من المعهد مؤشراً دالاً على أثر عمل المعهد وسمعته. ويطلب إلى الموظفين بانتظام تقديم المشورة للأطراف المهتمة والتشاور معها والاطلاع على الإحاطات والعروض والحلقات الدراسية. وهذه الأنشطة، التي يُضطلع بها بالإضافة إلى برنامج العمل العادي، من شأنها تعزيز التعاون وتعميم نتائج البحوث وتقاسم المعارف مع الجهات صاحبة المصلحة والإسهام في إيجاد طريقة تفكير جديدة وفي مناقشة السياسات العامة المتعلقة بقضايا التنمية.

٦٧ – واضطلع موظفو المعهد بما يزيد عن ٢٢٥ نشاطاً استشارياً وتشاورياً في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بالاشتراك مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأوساط الأكاديمية وفئات المجتمع المدني.

٦٨ – وتعد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية إحدى قنوات الأمم المتحدة الهامة لتبادل الاطلاع على نتائج بحوث المعهد وضمان الاستفادة منها في العمليات الحكومية الدولية. ويشارك المعهد، بصفته عضوا، في الاجتماعات العادية وفرق العمل، ويقدم التعليقات على المدخلات إلى الوثائق الرئيسية أو يساهم فيها.

٦٩ – وكان المعهد عضواً في فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة عمل الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي أعد التقرير المقدم إلى الأمين العام بعنوان ”تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للجميع“. كما شارك المعهد بنشاط في الفريق العامل التابع لفرقة العمل والمعني بالمسائل الناشئة المتعلقة بعدم المساواة (بما في ذلك نوع الجنس)، وساهم في إعداد الوثيقة المعنونة ”معالجة أوجه عدم المساواة: محور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمستقبل الذي نبتغيه للجميع“. ومدير المعهد هو عضو في الفريق الاستشاري للمشاورة العالمية بشأن معالجة أوجه عدم المساواة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٧٠ – وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، شارك موظفو المعهد في ٢٥ اجتماعاً من اجتماعات أفرقة الخبراء التابعة لإدارات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، بما فيها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ومفوضية حقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

رابعاً – القضايا المؤسسية

ألف – الإدارة والموظفين

٧١ – في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصبح ما مجموعه ١٠ موظفين يعملون بموجب عقود في المعهد بجنيف، ومنهم المدير ونائب المدير، وثلاثة منسقين في مجال البحوث وثلاثة موظفين معنيين بالاتصالات والتواصل وموظفان اثنان لإدارة الدعم.

٧٢ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقاعد ثلاثة موظفين ولم يحل أحد محلهم. وتلقت شُهرا رازافي، كبيرة منسقي البحوث في البرنامج الجنساني، عرضا لشغل منصب رئيسة قسم البحوث والبيانات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وجرى دعم برنامج البحوث بعشرة موظفين من الباحثين الشباب المعينين بعقود استشارية. كما دعم ستة استشاريين أنشطة الاتصالات وجمع الأموال اللازمة لإنجاز خطة عمل المعهد.

٧٣ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضاف المعهد ٣٢ زميلا زائراً ومتدرباً من ٢٠ بلداً هي: الاتحاد الروسي والأرجنتين وإسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا والصين والفلبين وكندا وكينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا.

باء – الحوكمة ومجلس الإدارة

٧٤ – اجتمع مجلس إدارة المعهد في جنيف يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ وفي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٢.

٧٥ – وفي عام ٢٠١١، أكملت لورديس أريزبي (المكسيك) فترة رئاستها لمجلس إدارة المعهد. ووافق الأمين العام على تعيين مورين أونيل (كندا)، رئيسةً للمجلس لفترة أربع سنوات تبدأ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١١.

٧٦ – وأقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في جلسته المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، تمديد عضوية أعضاء المجلس التالية أسماؤهم لمدة سنتين: بيتر إيفانس (الولايات المتحدة)، وروزاليند آيين (المملكة المتحدة)، وآنيكا سوندين (السويد) وزنيبووركي تاديسي (إثيوبيا). وفي الجلسة نفسها، أقر المجلس تعيين عضوين جديدين في مجلس الإدارة لمدة أربع سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١١، وهما: بينغ هوانغ (جمهورية الصين الشعبية)، وباتريشيا شولتز بسويسرا).

جيم - تعبئة الموارد

٧٧ - لا يتلقى المعهد أية أموال من الميزانية العامة للأمم المتحدة، فهو يمول كليا من التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء ومؤسسات البحوث ووكالات الأمم المتحدة ومؤسسات أخرى.

٧٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التوقيع على اتفاقات متعددة السنوات للدعم المؤسسي مع جهتين مانحتين رئيسيتين. ووقعت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي على اتفاق للتمويل المؤسسي لأربع سنوات (٢٠١١-٢٠١٤)، ووفرت إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) التمويل لمدة سنتين (٢٠١١-٢٠١٢). وتتواصل المناقشة بشأن احتمال التمويل المستقبلي من إدارة التنمية الدولية.

٧٩ - ووردت أيضاً مساهمات إلى الصناديق الأساسية من جنوب أفريقيا والدانمرك وفنلندا (وزارة الصحة والشؤون الاجتماعية) والمكسيك.

التمويل المؤسسي الأساسي للفترة ٢٠١١-٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١١	٢٠١٢[أ]
جنوب أفريقيا	١٢ ١٩٥	صفر
الدانمرك	٢٣٠ ٦٤٥	٢٠٠ ٤٥١
السويد	١ ٥٧١ ٥٣٢	١ ٥١٠ ٤٠٠
فنلندا	٢٠٠ ٠٠٠	٢٠٠ ٠٠٠
المكسيك	٢ ٥٠٠	صفر
المملكة المتحدة	٩٣٧ ٥٠٠	٦٠١ ٢٦٦
المجموع	**٢ ٩٥٤ ٣٧٢**	**٢ ٥١٢ ١١٧**

(أ) تقديرات.

٨٠ - وانتهى العمل باتفاق مدته ثلاث سنوات أبرم مع جنوب أفريقيا في عام ٢٠١١، ولم يجدد. وقد أوقفت المكسيك التمويل في عام ٢٠١٢. وفي إطار عملية إعادة توجيه تمويل البحوث إلى بلدان الجنوب، ستوقف الدانمرك الدعم الأساسي المقدم إلى المعهد اعتبارا من عام ٢٠١٣. وتجري حالياً مناقشة الحصول على مزيد من التمويل من فنلندا.

٨١ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، طرأت زيادة ملحوظة على أموال المشاريع عن مبلغ (١٢١ ٤٣٣ دولاراً في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠)، وطرأت أيضا زيادة ملحوظة

على عدد الجهات المانحة للمشاريع. وفي عام ٢٠١١، ورد مبلغ قدره ٧٠٨ ٤٨٣ ١ دولارات للأنشطة المنفذة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، ورد مبلغ قدره ٠٧٨ ٣٠٤ دولاراً للأنشطة المنفذة في الفترة ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وخُصص مبلغ قدره ٠٠٠ ٤٠٣ دولار لأنشطة ستنفذ في الفترة ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

تمويل المشاريع، ٢٠١١-٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

الجهة المانحة	
مصرف التنمية الآسيوي	٢٠ ٠٠٠
مجلس الصين الطبي	٣١٩ ٨١٤
إدارة التنمية الدولية، المملكة المتحدة	٦٢ ٨٣٥
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	٢٠ ٢٤٠
مؤسسة فورد	٩٨ ٥٠٥
مؤسسة فريدريك إيبرت	٥٧ ٠٠٤
مؤسسة كارولينا	٦ ٧٩٣
مستشفى دو كوراكو/وزارة الصحة، البرازيل	١٣٠ ٢٨٢
مركز بحوث التنمية الدولية، كندا	٢٢ ٠٤٠
الوكالة الكورية للتعاون الدولي، جمهورية كوريا	٢١٩ ٠٠٠
وزارة الخارجية، النرويج	١٥٥ ٣٢٠
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، السويد	٦٧٥ ٩٥٣
المجموع	**١ ٧٨٧ ٧٨٦**

٨٢ - يقدر مجموع إيرادات المعهد (باستثناء الإيرادات المتنوعة) لعامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ بمبلغ ١٩٥ ٨١٦ ٢.

مجموع الإيرادات، ٢٠١١-٢٠١٢

(بدولارات الولايات المتحدة)

	٢٠١١	٢٠١٢[أ]
التمويل الأساسي	٣٧٢ ٩٥٤ ٢	١١٧ ٥١٢ ٢
المشاريع	٧٠٨ ٤٨٣ ١	٠٧٨ ٣٠٤
المجموع	**٠٨٠ ٤٣٨ ٤**	**١٩٥ ٨١٦ ٢**

(أ) أرقام تقديرية.

٨٣ - استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير صعوبة الظروف من أجل تعبئة الموارد اللازمة للبحوث. وقام كثيرون من ممولي المعهد الأساسيين التقليديين بتخفيض التمويل المؤسسي أو إلغائه، وتحولوا في كثير من الأحيان إلى تمويل الأنشطة المخصصة الغرض. ويشكل هذا الانخفاض المستمر في التمويل المؤسسي تحدياً مستمرا لاستدامة الأنشطة الأساسية للمعهد، التي لا يمكن تغطية الكثير منها بالكامل من الأموال المخصصة للمشاريع.

٨٤ - وشملت الجهود الرامية إلى زيادة الموارد استحداث مجالات برنامجية جديدة في محاولة لجلب أكبر قدر من تمويل البرامج؛ وبناء علاقات مع الجهات المانحة الجديدة لا سيما في الاقتصادات الناشئة (بما في ذلك جمهورية كوريا والبرازيل)؛ والجهود الرامية إلى جذب منح أساسية أصغر من طائفة أوسع من الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية.

دال - استعراض منتصف المدة

٨٥ - في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اضطلع خبير استشاري مستقل بإجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المعهد للفترة ٢٠١١-٢٠١٤ كجزء من شروط التمويل المقدم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وسلط الاستعراض الضوء على منجزات المعهد في الحفاظ على جودة ومستوى البحوث والنواتج، بالرغم من البيئة المالية الصعبة وتخفيض عدد الموظفين. وأشار إلى إحراز تقدم كبير في زيادة إبراز عمل المعهد ودعم تأثير ذلك العمل من خلال أنشطة الاتصالات والتوعية.

٨٦ - وأشار الاستعراض أيضا إلى قيمة المعهد بوصفه محفلا للبحوث والمناقشات المستقلة داخل منظومة الأمم المتحدة، حيث يستفيد بشكل فعال من الآليات التي تغذي العمليات الحكومية الدولية وعمليات الأمانة العامة بنتائج البحوث، بهدف التأثير على المناقشات الإنمائية الهامة وتوجيه السياسات.

٨٧ - وهناك اعتراف بالمركز المستقل للمعهد في ظل مجلس إدارة مكوَّن من علماء وخبراء تقنيين مستقلين، بوصفه آلية هامة لتمكين المعهد من أداء هذا الدور.

هاء - خطة التغيير

٨٨ - منذ تموز/يوليه ٢٠١٢، شارك المعهد في حلقات نقاش بقيادة الفريق المعني بتنفيذ التغيير التابع للأمين العام تهدف إلى إنشاء كيان موحد ”لتوفير المعارف“. ويشارك في الدمج المقترح معاهد بحثية مستقلة، بما في ذلك المعهد (بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة لبحوث

نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة)، ومعاهد التدريب (معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة) والمكتبات.

٨٩ - وإذا نفذت التغييرات المقترحة سيكون لها آثار عميقة على إدارة المعهد في المستقبل، بما سيترتب على ذلك من آثار على إدارته وأنشطته وتمويله.

خامسا - الاستنتاجات

٩٠ - تدل الإسهامات البحثية للمعهد والأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ المشمولة بالتقرير على استمرار أهمية وجود حيز مستقل للبحث والمناقشة بشأن القضايا الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة. وفي أوقات الأزمات الاقتصادية وعدم اليقين والتقشف، تصبح المشاكل الاجتماعية أكثر حدة، لكنها أيضا تصبح عرضة لتراجع اهتمام المجتمع الدولي بها ونقص الموارد التي يقدمها من أجل حلها.

٩١ - وسيواصل المعهد العمل بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى لضمان مواصلة بحوثه العالية الجودة وذات الصلة بالسياسات، والتي يمكنها تحديد طابع المناقشات، ووضع البدائل في مجال السياسات، وإرشاد مقرري السياسات والمختصين في جهودهم الرامية إلى معالجة التحديات الإنمائية المعاصرة.

مرفق

المنشورات في الفترة ٢٠١١ -٢٠١٢

الكتب والمجلدات المحررة

Amosa, Desmond. 2012. *Social Policies in Samoa*, Social Policies in Small States Series, No. 6. Commonwealth Secretariat/UNRISD, London.

Azzopardi, Rose Marie. 2011. *Social Policies in Malta*. Social Policies in Small States Series, No. 3. UNRISD/Commonwealth Secretariat, London.

Bertram, Geoff. 2011. *Assessing the Structure of Small Welfare States*. Social Policies in Small States Series, No. 4. UNRISD/Commonwealth Secretariat, London.

Campling, Liam, Hansel Confiance and Marie-Therese Purvis. 2011. *Social Policies in Seychelles*. Social Policies in Small States Series, No. 5. UNRISD/Commonwealth Secretariat, London.

Gomez, Edmund Terence and Suzana Sawyer (eds.). 2012. *The Politics of Resource Extraction: Indigenous Peoples, Multinational Corporations and the State*. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

Hujo, Katja (ed.). 2012. *Mineral Rents and the Financing of Social Policy: Opportunities and Challenges*. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

Khoo Boo Teik. 2012. *Policy Regimes and the Political Economy of Poverty Reduction in Malaysia*. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

Martínez Franzoni, Juliana and Koen Voorend. 2012. *Veinticinco años de cuidados en Nicaragua*. UNRISD/UNDP/CIEP, San José.

Nagaraj, R. (ed.). 2012. *Growth, Inequality and Social Development in India. Is Inclusive Growth Possible?*, Developmental Pathways to Poverty Reduction series. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

Prasad, Biman Chand and Paul Kausimae. 2012. *Social Policies in Solomon Islands and Vanuatu*, Social Policies in Small States Series, No. 7. Commonwealth Secretariat/UNRISD, London.

Razavi, Shahra (ed.). 2012. *Seen, Heard and Counted: Rethinking Care from a Development Perspective*. Wiley Blackwell, London.

Razavi, Shahra and Jacqueline Heinen (eds.). 2012. *Religion et Politique: Les Femmes Prises au Piège*. Cahiers du Genre, L'Harmattan Edition, Paris.

Razavi, Shahra and Silke Staab (eds.). 2012. *Global Variations in the Political and Social Economy of Care: Worlds Apart*. UNRISD/Routledge, London.

Selolwane, Onalenna. 2012. *Poverty Reduction and Changing Policy Regimes in Botswana*. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

Tadem, Teresa S. Encarnación (ed.). 2011. *Global Civil Society Movements in the Philippines*. Anvil, Manila.

Utting, Peter, Mario Pianta and Annekathrin Ellersiek (eds.). 2012. *Global Justice Activism and Policy Reform in Europe: Understanding When Change Happens*. UNRISD/Routledge, London.

Utting, Peter, Darryl Reed and Ananya Mukherjee-Reed (eds.). 2012. *Business Regulation and Non-State Actors: Whose Standards? Whose Development?* UNRISD/Routledge, London.

Utting, Peter, Shahra Razavi and Rebecca Buchholz (eds.). 2012. *The Global Crisis and Transformative Social Change*. UNRISD/Palgrave, Basingstoke.

المجلات: الأعداد الخاصة

Gaia, Elena, Katja Hujo, Sven Hessle and Neil Gilbert (eds.). 2011. *International Journal of Social Welfare, Special Issue: Social Policy and Poverty*, Vol. 20, No. 3.

Hujo, Katja, Elena Gaia and Fran Bennett (eds.). 2011. *Journal of Poverty and Social Justice, Themed section on Conditionality in Anti-Poverty Programmes*, Vol. 19, No. 1.

Razavi (ed.), Shahra. 2011. *Development and Change, Special Issue: Seen, Heard and Counted: Rethinking Care in a Development Context*, Vol. 42, No. 4. [*Published subsequently by Wiley Blackwell as a book in 2012.]

Rodgers, Dennis (ed.). 2011. *The European Journal of Development Research, Special Debate Section: The Politics of Poverty and Inequality*, Vol. 23, No. 4.

Smith, Kiah, Sarah Cook and Wendy Harcourt. 2012. *Development, Special Issue: Greening the Economy*, Volume 55, No. 1, March.

الموجزات

Religion, Politics and Gender Equality, Research and Policy Brief. May 2011.

Religion, politique et égalité des sexes, Synthèses de l’UNRISD sur les recherches et politiques Août 2011.

Religión, política e igualdad de género, Síntesis de investigación y política de UNRISD. August 2011.

Social Dimensions of Green Economy, Research and Policy Brief. May 2012. (متاح باللغتين الفرنسية والإسبانية).

Gendered Impacts of Globalization: Employment and Social Protection, Research and Policy Brief. July 2012. (متاح باللغتين الفرنسية والإسبانية)

Politics of Domestic Resource Mobilization, Project Brief. July 2012.

Economic and Social Development in the Republic of Korea: Processes, Institutions and Actors, Research and Policy Brief, October 2012. (Also available in French and Spanish.)

Inequalities and the Post-2015 Development Agenda, Research and Policy Brief, October 2012 (متاح باللغتين الفرنسية والإسبانية).

Potential and Limits of Social and Solidarity Economy, Project Brief, October 2012.

Potencial y límites de la Economía Social y Solidaria, Síntesis de proyecto, noviembre 2012.

La política de la movilización de recursos internos para el desarrollo social, Síntesis de proyecto, noviembre 2012.

Potentiel et limites d'une économie sociale et solidaire, Synthèse de projet, novembre 2012.

Mineral Rents and Social Policies: Lessons from Chile, Research and Policy Brief, December 2012.

Social Policy and Employment: Rebuilding the Connections, Research and Policy Brief, December 2012.

الورقات

Arza, Camilla. 2012. *Pension Reforms and Gender Equality in Latin America*.

Baldacchino, Godfrey. 2011. *The Power of Jurisdiction in Promoting Social Policies in Smaller States*. e-paper.

Banerjee, Payal and Atul Sood. 2012. *The Political Economy of Green Growth in India*.

Bastos Lima, Mairon G. 2012. *An Institutional Analysis of Biofuel Policies and their Social Implications Lessons from Brazil, India and Indonesia*.

Braunstein, Elissa. 2012. *Neoliberal Development Macroeconomics: A Consideration of its Gendered Employment Effects*.

Bumpus, Adam. 2011. *Realizing Local Development in the Carbon Commodity Chain: Political Economy, Value and Connecting Carbon Commodities at Multiple Scales*.

Cook, Sarah and Shahra Razavi. 2012. *Work and Welfare: Revisiting the Linkages from a Gender Perspective*.

Cook, Sarah, Kiah Smith and Peter Utting. 2012. *Green Economy or Green Society? Contestation and Policies for a Fair Transition*.

Fukuda-Parr, Sakiko. 2012. *Recapturing the Narrative of International Development*.

Gough, Ian. 2011. *Climate Change, Double Injustice and Social Policy: A Case Study of the United Kingdom*.

Heintz, James and Francie Lund. 2012. *Welfare Regimes and Social Policy: A Review of the Role of Labour and Employment*.

Hezri, Adnan A. and Rospidah Ghazali. 2011. *A Fair Green Economy? Studies of Agriculture, Energy and Waste Initiatives in Malaysia*.

Hiraldo, Rocío and Thomas Tanner. 2011. *The Global Political Economy of REDD+: Engaging Social Dimensions in the Emerging Green Economy*.

Musyoki, Agnes. 2012. *The Emerging Policy for Green Economy and Social Development in Limpopo, South Africa*.

Razavi, Shahra, Camila Arza, Elissa Braunstein, Sarah Cook and Kristine Goulding. 2012. *Gendered Impacts of Globalization: Employment and Social Protection*.

Rival, Laura. 2012. *Sustainable Development through Policy Integration in Latin America: A Comparative Approach*.

Winer, Michael, Helen Murphy and Harold Ludwick. 2012. *Payment for Ecosystem Services Markets on Aboriginal Land in Cape York Peninsula: Potential and Constraints*.

التقارير

UNRISD. 2011. *Combatir la pobreza y la desigualdad: Cambio estructural, política social y condiciones políticas* (Sinopsis).

UNRISD. 2011. *Combattre la pauvreté et l'inégalité: Changement structurel, politique sociale et conditions politiques* (Vue d'ensemble).

الرسائل الإخبارية

Conference News: Green Economy and Sustainable Development: Bringing Back the Social Dimension. March 2012.

From Green Economy to Green Society: Bringing the Social to Rio+20. Magazine for Rio+20. May 2012.

UNRISD eBulletins, Nos. 3-12, available at www.unrisd.org/ebulletin